



رئيس الحرس الأميري الكويتي يشيد بمستوى المشاركين بتمرين « صقر الخليج 2 »

6

alwasat.com.kw

دعا الفارس إلى التدخل الفوري لإلغاء القرار

ماجد المطيري: تقليل اختبارات القدرات بسبب الموازنة.. عذر أقبح من ذنب



ماجد مساعد المطيري

انتقد النائب ماجد مساعد المطيري قرار جامعة الكويت بتقليل فرص اختبارات القدرات وتحديدھا للطلبة السنة الثانية عشرة دون سواھم، وطالب النائب ماجد المطيري وزير التربية والتعليم العالي بعدم التماذي في اتخاذ وتطبيق قرارات عشوائية غير مدروسة من شأنھا الإضرار بالطلبة فضلا عن ائتمام مبدأ العدالة والمساواة حيث حظي الطلبة السائقون بفرص أكبر من الحائين الذين سيطبق عليهم القرار المجحف.

وقال المطيري إن تبرير القرار بعدم توفر ميزانية لهذه الاختبارات يدل على مدى التخبط الذي تعيشه وزارة التربية فهو عذر أقبح من ذنب ولا يمكن القبول به أو السكوت عنه، وشدد النائب المطيري أنه يجب على وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس التدخل الفوري لإلغاء القرار لانعكاساته السلبية على أبنائنا الطلبة الذين يسعون إلى التساوى في فرص التعليم دون ظلم أو إجحاف.

نرد الدين للرعييل الأول

الدلال يقترح تشكيل فريق عمل حكومي لضمان معاملة كبار السن معاملة مميزة



محمد الدلال

تقدم رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال بمقترح بتشكيل فريق عمل حكومي لضمان معاملة كبار السن معاملة مميزة، وقال في اقتراحه: إن لكبار السن دور كبير في بناء هذا الوطن، حيث صعدوا وبقوا على هذه الأرض الطيبة قبل ظهور النفط وحفروا بأيديهم في الصخر لبناء أساس هذه الدولة التي تعيش في حماها، ومن واجبنا حكومة وشعبا أن نرد الدين للرعييل الأول، لنبقى أوفياء وبارين بهم، كما أن من سمات الدول المتحضرة معاملة المواطن الكبير السن معاملة مميزة، وأن يحظى فيها بامتيازات خاصة.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة بتشكيل فريق عمل حكومي ذو صلاحيات واسعة هدفه الرئيسي ضمان معاملة المواطن الكبير في السن معاملة مميزة (بدء من سن 60 سنة) وإعطاء كبار السن الأولوية في مواعيد المستشفيات والمستوصفات والعيادات والفحوصات المخبرية والأشعة، وغيرها من الخدمات الطبية، ووضع (كاونتر) خاص لكبار السن لإنجاز المعاملات في الوزارات لضمان عدم وقفهم في الطوابير الطويلة، وإعفاء كبار السن من الرسوم الإدارية المحصلة من قبل الدولة نظير الخدمات وما شابه أو منح هذه الشريحة تخفيض خاص. وإنشاء خط ساخن للشكاوى يتم من خلاله إستقبال المقترحات والشكاوى من قبل المواطنين كبار السن المعنيين تجاه أي قصير يواجوهه في كافة وزارات الدولة والجهات التابعة لها وصدار بطاقات خاصة لكبار السن (لتيسير معاملاتهم) مثلما يحدث في بعض الدول المتقدمة كبطاقة (SENIOR CITIZEN).

في سؤال إلى الروضان بعد تصريحه عن الاسقفاء عنهم

عاشور يطلب كشفا بأسماء المستشارين غير الكويتيين في وزارة الشباب

سال النائب صالح عاشور وزير التجارة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن المستشارين غير الكويتيين في وزارة الدولة لشئون الشباب والجهات التابعة لها وعن روايتهم الشهرية وتاريخ تعيينهم. وجاء في السؤال : انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي خبر عن قيام وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالاستغناء عن المستشارين غير الكويتيين واحلال المستشارين الكويتيين بدلا عنهم، وعليه أقدم بالاستئلة التالية : - 1- يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء المستشارين غير الكويتيين في وزارة الدولة لشئون الشباب والجهات التابعة لها وتاريخ تعيينهم ومكان العمل والراتب الشهري الذي يتقاضونه. - 2- يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين فيه أسماء المستشارين غير الكويتيين في وزارة الدولة لشئون الشباب والجهات التابعة لها الذين تم إنهاء خدماتهم مع بيان تاريخ تعيينهم وتاريخ إنهاء خدماتهم ومكان عملهم والراتب الشهري الذي كانوا يتقاضونه.



طلال الجلال

طالب بنقل إدارة مراقبة المطاعم والفنادق خارج منطقة قرطبة

أحمد الفضل يقترح إلغاء مركز قرطبة الصحي وتحويله إلى مخفر شرطة



أحمد الفضل

وعلى الرغم من تخصيص موقع لمركز بلدية الكويت في منطقة قرطبة يقوم بأعمال النظافة وكافة اختصاصات البلدية المتعلقة في المنطقة السكنية المعنية، إلا أن البلدية خالفت هذا التخصيص وأنشأت في هذا الموقع إدارة بلدية العاصمة وإدارة مراقبة المطاعم والفنادق، فأصبحت هاتان الإدارتان تخدمان خارج منطقة قرطبة وجميع مناطق العاصمة وكافة المطاعم والفنادق في الكويت. وبذلك فإن بلدية الكويت قد حرمت أهالي منطقة قرطبة من الوقاية من الأمراض والأوبئة من خلال تركيزها على جوانب بعيدة عن احتياجات منطقة قرطبة بذاتها.

لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفصيل بعرضه على مجلس الأمة المؤقر :

تنقل إدارة مراقبة المطاعم والفنادق خارج منطقة قرطبة.

ويخدم المهنيين والعسكريين في الوزارة وكذلك رجال الإطفاء، وذلك بعد أن افتتحت الوزارة ذلك المخفر في البداية إلا أنها عدلت عن ذلك وقامت بإنشاء مركز للفحص الصحي المشار اليه وإلغاء المخفر. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة بأن يلغى العمل في الموقع الحالي كمركز صحي ليصبح مخفرا للمنطقة تحافظ على أمنها بعد أن كثرت فيها المشاجرات بين الشباب. واقترح الفضل أيضا نقل إدارة مراقبة المطاعم والفنادق خارج منطقة قرطبة، وقال : على الرغم من أن منطقة قرطبة منطقة نموذجية سكنية إلا أن القاطنين فيها يشعرون بأن المنطقة أصبحت مقرا لوزارات الدولة، ففي هذه المنطقة كم هائل من الجهات الحكومية التي تتكدس خدماتها في القطعة الخامسة من المنطقة خلافا للغرض الرئيسي بأن تكون منطقة سكنية.

اقترح النائب أحمد الفضل إلغاء مركز صحي قرطبة وتحويله إلى مخفر شرطة، وقال في اقتراحه : على الرغم من أن منطقة قرطبة قد عانت من فزز القسايم إلا أنها تعتبر منطقة سكنية نموذجية، مع ذلك فإن القاطنين فيها يشعرون بأن المنطقة أصبحت مقرا لوزارات الدولة، ففي هذه المنطقة كم هائل من الجهات الحكومية وعدد كبير من المدارس للبلدين والبنات والتي تتكدس خدماتها في القطعة الخامسة من المنطقة خلافا للغرض الرئيسي بأن تكون للسكنى.

وعلى الرغم من تخصيص موقع لوزارة الداخلية في المنطقة لاستغلاله كمخفر شرطة دائم يقوم على حفظ الأمن وممارسة اختصاصات الضبط الإداري والقضائي في المنطقة، إلا أن الوزارة استغلت هذا الموقع ليكون مركزا صحيا لرجال الشرطة ولفحص النظر تابع لها.

«العرائض» تنظر شكاوى المواطنين ضد «الشؤون»

«ذوي الاحتياجات الخاصة» تناقش ادعاء الإعاقة



مبنى مجلس الأمة

صادق نائب مدير عام الخدمات الطبية للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة. وتجتمع لجنة العرائض والشكاوى والموضوعات التي ستنظرها اللجنة: دراسة الشكاوى أرقام : (1-3-26-28-29-32-45-46) بحضور : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنه.

تجتمع اليوم لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة والموضوعات التي ستنظرها اللجنة: مناقشة تكليف المجلس للجنة بتقديم تقرير عن المسائل التالية: إدعاء الإعاقة. وإعادة التقييم الطبي. وإزدهام المراجعين وتأخر صرف الأثر الرجعي. بحضور كل من د. شفيقة عبد الرسول العوضي مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ود. نادية أبل

في دراسة أعدها الباحثة حنان الشيعبي

«الدولة لشؤون مجلس الأمة» تطالب «الداخلية» بإبعاد العمالة الوهمية وإبعاد من انتهت إقامتهم من الدولة



د. فالح الغزب

تاهيل وتدريب الطلاب على الانخراط في الاعمال الحرفية ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير شرعية. ومن التوصيات : زيادة نسب العمالة الوطنية من إجمالي العمالة في سوق العمل الكويتي واتخاذ بعض القرارات التي تشجع الطلبة الكويتيين من خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالكليات والمعاهد الحرفية بدلا من الكليات النظرية التي تشجع منها سوق العمل واتخاذ الإجراءات التي تحد من استجلاب العمالة المنزلية بشكل مبالغ فيه وتشجيع المواطن على العمل في القطاع الخاص مما يؤدي إلى رفع نسبة المواطنين العاملين في ذلك القطاع.

وتحديد سقف زمني لإنهاء تعيين العمالة الوافدة.

لمساهمة مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة في إلقاء الضوء على أهم المشاكل والقضايا المطروحة على الساحة السياسية والبرلمانية. وقد اشتملت التوصيات على : تحديد الاحتياجات الفعلية المطلوبة لسوق العمل من الوافدين ومحاسبة تجار الاقامات والشركات الوهمية التي تقوم باغراق البلاد بعمالة سائبة وزائدة عن الحد. وضرورة تكثيف جهود وزارة الداخلية من خلال ابعاد العمالة الوهمية والهامشية، ومعالجة قضايا منع السفر لمن انتهت إقامتهم والحصول على أحكام نهائية فيها سريعة للإبعاد من الدولة وذلك من خلال تعديل التشريعات ذات الشأن بالعمالة الوافدة والعمل على الربط بين مخرجات التعليم وحاجه السوق الفعلية من خلال

الشيعبي) لإدارة الدراسات السياسية والاقتصادية بتكليف من الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. أحمد الهيفي جاءت تحت عنوان (الخلل في التركيبة السكانية) اشتملت على أربعة مباحث هي : المبحث الاول : الطبيعة الديموغرافية للمجتمع الكويتي والمبحث الثاني : الأسباب التي أدت إلى مشكله الخلل في التركيبة السكانية والمبحث الثالث : الرؤية الحكومية لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية والمبحث الرابع : الخاتمة والتوصيات

وقد تناولت تلك الدراسة ملامح المشكلة وآثارها السلبية اقتصاديا وأمنيا وسياسيا وثقافيا، حيث كانت الدراسة تجسيدا

أعد قطاع البحوث ونظم المعلومات في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة دراسة عن الخلل في التركيبة السكانية، تناولت أسباب المشكلة وتداعياتها السياسية والاجتماعية. ومما لاشك فيه فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها المنطقة تملئ على دولها إيلاء مسأله إخلال التركيبة السكانية اهتماما أكبر بعد الظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة العربية وانعكاساتها على دول منطقة الخليج العربي، فإخلال التركيبة السكانية كان مطروحا على الدوام ولم يزل، لكنه لا يجد الخطوات العملية اللازمة والكافية لمناقشات جاده تنتهي إلى تصورات واضحة تضع الحلول للملائمة. الدراسة التي أعدها الباحثة (حنان